المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم
المدافعين عن حقوق الإنسان

تقرير الأنشطة

2025

طلبنا من شركائنا المحليين في عام 2025 أن يصفوا المؤسسة الأورو-متوسطية بثلاث كلمات.
سحابة الكلمات المبينة أعلاه تُظهر إجاباتهم.

لقد تمكنَت المؤسسة الأورو-متوسطية من تنفيذ أنشطتها ونشر هذا التقرير بفضل مساهمات من، وشراكات مع، وزارة الخارجية الدنماركية (برنامج الشراكة الدنماركية العربية)، والمفوضية الأوروبية، ومؤسسة فورد، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا، والصندوق الوطني للديموقراطية، ومؤسسات المجتمع المفتوح، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة.

تقع المسؤولية الحصرية عن محتوى التقرير على المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو لا يعكس بأي طريقة كانت مواقف أي من الشركاء المذكورين أعلاه

Danish-Arab Partnership Programme

Funded by the European Union

Avec la participation de
MINISTÈRE DE L'EUROPE ET DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES
Liberté
Égalité
Fraternité

NED NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY
SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

Funded by the European Union
Civil Society Facility for the Mediterranean
مَرفق المجتمع المدني لمنطقة المتوسط

Sida

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

Women's Peace & Humanitarian Fund
A United Nations & Civil Society Partnership

جدول المحتويات

1. مقدمة 4

2. الدعم المالي للمدافعين ولمنظمات حقوق الإنسان 6

1.2. الدعم المستعجل 7

2.2. الدعم التشغيلي 9

3. مرافقة مخصصة للمدافعين والمنظمات المعنيين بحقوق الإنسان 13

1.3. الإحالات دعماً لتوفير حماية طويلة الأجل 13

2.3. نصائح عملية بشأن فرص التمويل 13

3.3. إقامة الروابط بين المدافعين وتحسين إمكانية الوصول إلى فرص التعاون وبناء القدرات 14

4.3. تعزيز النُهج المنسّقة لدعم المجتمع المدني 14

4. الشؤون التنظيمية 15

1.4. الإدارة الداخلية 15

2.4. أنشطة التعاون والشراكات 16

3.4. النتائج المالية 17

5. مرفق: لمحة عامة عن طلبات المنح 18

1. مقدمة

واجـه المدافعـون عن حقـوق الإنسـان ومنظماتهـم في الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا ضغوطـاً غيـر مسبـوقة في عـام 2025، وهي ضغـوط مدفـوعة بتحـولات عالـمية كبـرى وبالبيئات المحلية التي تزداد تقييداً.

على الصعيـد العالـمي، أدى التراجـع المستمـر للأنظـمة الـدولية المـعنية بحقـوق الإنسـان والعـدالة مترافقـاً مـع الاقتطاعـات الكبيـرة في تمـويلات التعـاون الإنمـائي، إلـى تدهـور إضـافي في هيـاكل الحمـاية والدعـم التي كانت هشة أصلاً، وذلـك وسـط تحـوّل الأولويـات وانحسـار الدعـم الإقليـمي لحقـوق الإنسـان في السنـوات الأخيـرة.[1] وعلـى الصعيـد الـوطني، تعـمّقت الممارسـات الاستبـدادية، وتزايـدت القيـود علـى الحريـات الأسـاسية، واستمـرت النزاعـات، وانحسـرت إمـكانية اللجـوء إلـى القضـاء. وقـد أدت هذه التوجهـات مجتمـعة إلـى تقليـص المـوارد للمدافـعين عن حقـوق الإنسـان وإضعـاف الحمـاية لهـم في الـوقت الذي اشتـدت فيـه حاجتهـم إلـى المـوارد والحمـاية، ممـا أضـعف بشـكل كبيـر قدرتهـم علـى الدفـاع عن عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وتعزيز هذين المبدأين.

"على امتداد العملية، تبنّت المؤسسة الأورو-متوسطية موقفاً داعماً وميسّراً. وعلى العكس من النهج ذي المتطلبات الإدارية الكثيرة أو النَهج المتجه من الأعلى إلى الأسفل، شعرنا بانشغال حقيقي بالدعم الذي يركز على بناء القدرات، واحترام رؤيتنا، والترسيخ المستدام لمنظمتنا في بيئتها المحلية والإقليمية."

منظمة مجتمع مدني تونسية ومتلقية لدعم تشغيلي.

وبينمـا جـرت تطـورات أدت إلـى خلـق نـوافذ صغيـرة للمجتمـع المـدني، من قبيـل الديناميات القائـمة علـى التغييـر في لبنـان والإصلاحـات في المغـرب، إلا أن الفضـاء المـدني ظـل مقموعـاً بشـدة في جميـع أنحـاء المنـطقة. كمـا أدى تصاعـد قمـع الـدول، والنزاعـات، والرقابة، والمعلومـات المضلـلة إلـى زيـادة القيـود علـى فاعـلية المدافـعين عن حقـوق الإنسـان، وفي الـوقت نفسـه أدى تعـميق التفـاوت البنيـوي إلـى زيادة مـدى ضعفهـم. ونجـم عن التقليصات العالـمية في المسـاعدات الإنمـائية انهيـار لآليـات الحمـاية إضـافة إلـى تفكيـك البـرامج المحلية والـوطنية الـراسخة، ممـا تـرك الفاعـلين المستقـلين في المجتمـع المـدني يواجهـون إجـراءات قمـع متزايـدة، لا سيمـا الناشـطات النسـائيات، وأفـراد مجتمـع الميـم الموسـع، والمدافعين المعنيين بالمساءلة والعدالة، وبالطبع المنظمات التي يعملون فيها.

في هذا السيـاق البـالغ الصعـوبة، حيث بـدأ التأثيـر الـكلي لـهذه التحـولات الهائـلة بالظهـور، **ركّزت المؤسـسة الأورو-متوسـطية، والتي يقودهـا ممثلـون عن المجتمـع المـدني، علـى تـعزيز الحمـاية المحـلية والقـدرة علـى الصمـود للمدافـعين والمنظمـات الأكثـر عـرضة للتهديـد ممـا أتـاح لهـم مواصـلة سـعيهم لتـحقيق جـداول أعمالهـم المـعنية بحقوق الإنسان.**

في ضـوء السيـاق المتغيـر، وفي إطـار النـهج الاستبـاقي لإدارة المخاطـر، تبنّت المؤسـسة الأورو-متوسـطية النصيـحة التي أصدرتهـا وطبقتهـا داخليـاً، إذ خصـصت وقتـاً لإجـراء تأمـل في الأوضـاع الـراهنة، وطـورت استراتيجيتهـا للفتـرة 2025-2030، واستحـدثت إجـراءات لحمـاية عملهـا، بمـا في ذلـك اتخـاذ خطـوات لتـكييف هيكلهـا الإداري وتـعزيز حمـاية البيانـات، والاتصـالات، والأنظـمة المـالية. علاوة علـى ذلك، وسّـعت المؤسـسة الأورو-متوسـطية مجـالات تعاونهـا وشـراكاتها، إدراكاً منهـا **لوجـوب أن**

الدعم الذي قدمته المؤسسة في عام 2024

المنح:

← 181 منحة مستعجلة وتشغيلية

القيمة:

← 3.4 ملايين يورو

المستفيدون:

← 201 من المدافعين والمبادرات

1 تُظهر أحدث تحليلات آلية الإتحاد الأوروبي المعنية بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والتي صدرت في كانون الأول/ ديسمبر 2025 بمشاركة وتوجيه من المؤسسة الأورو-متوسطية، أنه حتى قبل الاقتطاعات الكبيرة في التمويل في عام 2025، كان التمويل العام للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تراجع إلى 29 مليون دولار، أو 5٪ من المخصصات العالمية خلال الفترة 2021-2023. وهذا يشير إلى تراجع من نسبة 7٪ خلال الفترة 2017-2020، وذلك على الرغم من تفاقم الأزمات في المنطقة.

تكون هياكل الحماية والدعم المستقبلية أكثر تعاونية، وفي الوقت نفسه ضمان استمرار وصول مواردها إلى المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وعلى الصعيد الخارجي، وفرت المؤسسة الأورو-متوسطية **أكثر من 3 ملايين يورو على شكل دعم مالي مرن ومرافقة مخصصة لمدافعين أفراد عن حقوق الإنسان ولمنظمات المجتمع المدني المحلية دعماً لحمايتهم، وقدرتهم على الابتكار، واستدامتهم**. وفي إطار جهود المؤسسة الأورو-متوسطية لبناء قدرات الحركات على الصمود، وفرت أنشطة المُرافقة المخصصة/الفردية فضاءات للنقاش والتبادل، وفتحت فرصاً للتعاون، وساهمت في خلق وتعزيز روابط بين فاعلي المجتمع المدني، والأكاديميين، والممولين الذين يعملون على أولويات مشتركة.

المجالات الرئيسية للدعم الذي قدمته المؤسسة الأورو-متوسطية تعكس الطلبات الواردة من المدافعين المحليين وأولوياتهم في عام 2025:

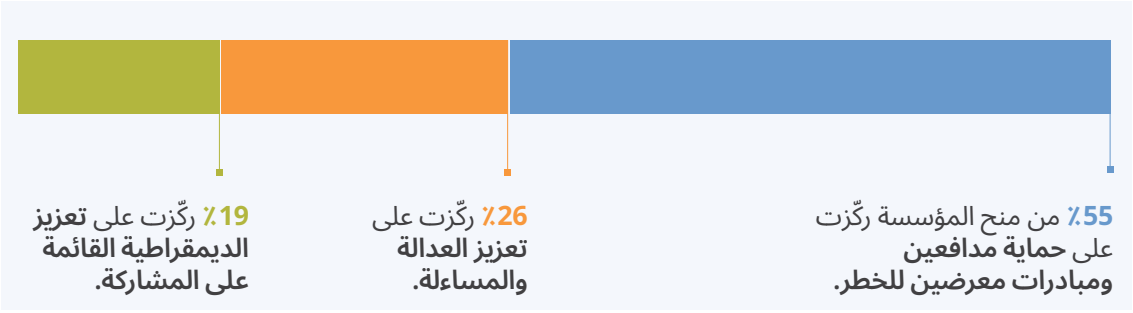

عمدت المؤسسة الأورو-متوسطية في عام 2025 إلى زيادة دعمها بأكثر من الضعفين للمبادرات والمدافعين من أفراد مجتمع الميم الموسع، وذلك استجابة إلى موجات قمع شديدة متجددة. كما زادت المؤسسة دعمها المرحلي لاستدامة المبادرات المعنية بالعدالة والمساءلة، وذلك وسط انتهاكات ممتدة زمنياً لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان إضافة إلى إفلات من العقاب على نطاق واسع، وفي الوقت نفسه بات العمل الجماعي وصياغة السردية العامة أمراً أكثر أهمية للدفاع عن الحريات الأساسية والدفع بها.

بفضل الدعم الذي قدمته المؤسسة الأورو-متوسطية، لم يقتصر الأمر على حصول المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم على حماية سلامتهم وفاعليتهم، بل تبنّوا أيضاً أنشطة وأفكاراً ريادية ساهمت في الدفع بالعدالة والمساءلة، وتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة، وتنفيذ إصلاحات في مجال حقوق الإنسان.

ونتيجة لذلك، ومن خلال العمل الجماعي والشامل للجميع، دعم المجتمع المدني آلاف الأشخاص من الجماعات المهمشة للمطالبة بحقوقهم، ووفر مساعدات قانونية وتأهيلية حاسمة الأهمية لسجناء الضمير وغيرهم من ضحايا الانتهاكات، بمن فيهم الناجون والناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وساهم بالدفع في إصلاح السياسات. كما تم الوصول إلى ملايين الناس والتأثير على الرأي العام بسرديات مناصرة للحقوق.

"المؤسسة الأورو-متوسطية ملتزمة بتقديم دعم مستعجل حسب الحاجة وفي أوقات حرجة. وهذا ما نقدّره كل التقدير. لقد منحتنا المؤسسة شعاع أمل لمواصلة عملنا ولنتمكن من البقاء في هذا الوضع العنيف واللاإنساني على الأرض، والذي يترافق مع الواقع القاسي لنضوب التمويل."

منظمة مجتمع مدني فلسطينية تديرها نساء ومتلقية لدعم مستعجل.

2. الدعم المالي للمدافعين ولمنظمات حقوق الإنسان

تعمل المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان على استباق احتياجات المدافعين والمدافعات والاستجابة لها بأكبر قدر ممكن من المرونة. ولتحقيق هذه الغاية، تستخدم المؤسسة آليتين مفتوحتين لتقديم المنح – إحداهما الاستجابة المستعجلة والثانية الدعم الأساسي/ التشغيلي – لتخصيص الدعم على شكل منح مالية وتوفير مرافقة مخصصة/فردية لكل متلقٍ لمنحة.

استلمت المؤسسة الأورو-متوسطية في عام 2025 وقيّمت 744 استفساراً وطلباً من منطقة تركيزها، وكان ثمة زيادة كبيرة من تونس (أكثر من 50٪) بالمقارنة مع السنوات السابقة. وظل عدد طلبات المنح المستعجلة مستقراً، مما يعكس استمرار القمع والظروف الصعبة التي يظل المدافعون يواجهونها. وفي مقابل ذلك، ارتفع عدد طلبات الدعم التشغيلي بمقدار 13٪ وتجاوز 400 طلب للمرة الأولى على الإطلاق، مما يؤكد على الكيفية التي أثرت فيها اقتطاعات التمويل والقيود الإضافية تأثيراً مباشراً وملموساً على قدرة المجتمع المدني على العمل.

واستجابة إلى ذلك، خصص مجلس أمناء المؤسسة منحاً لدعم 114 مدافعاً فرداً عن حقوق الإنسان و87 حركة ومنظمة معنية بحقوق الإنسان، بقيمة إجمالية بلغت 3.4 ملايين يورو. وكان 55٪ من تدخلات المؤسسة قد جرت في إطار آلية الدعم الطارئ، مما يؤكد على حجم الأزمة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في المنطقة.

كان الفاعلون المعنيون بحقوق الإنسان في كل من مصر وسوريا وتونس هم المستفيدين الرئيسيين من الدعم، إذ بلغت حصتهم 70٪ من الدعم المالي الذي خصصته المؤسسة. وثمة تحديات مميزة في كل سياق، وهي تتراوح بين القمع والاستبداد الراسخين في مصر، إلى التهديدات بالقتل، وانتشار المعلومات المضللة، والمضايقات لناقدي السلطات الجديدة في سوريا، وإلى تصاعد القمع في تونس، وقد عملت كل هذه الظروف على تشكيل استجابة المؤسسة الأورو-متوسطية.

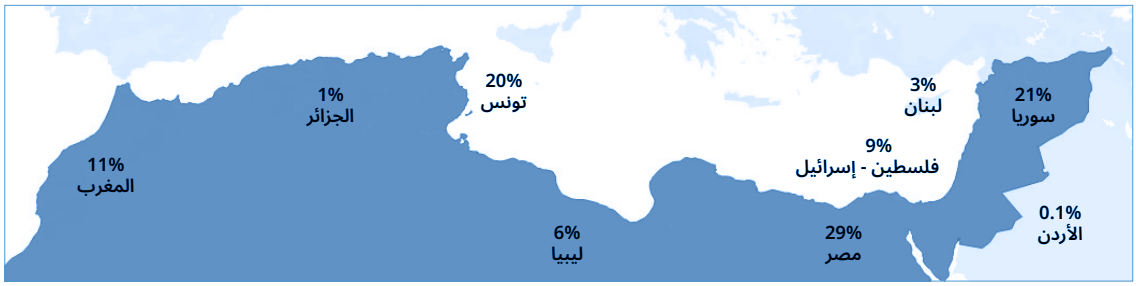

نسبة الدعم المالي المخصص في عام 2025 بحسب البلد.

علاوة على ذلك، تواصل المؤسسة الأورو-متوسطية متابعة التزاماتها **بدعم الفئات الأكثر عرضة للتهميش**. فاستجابةً إلى التهديدات المتزايدة ضد حركة مجتمع الميم الموسع، مثّل المدافعون عن أفراد مجتمع الميم الموسع ومبادراتهم 10٪ من جميع متلقي المنح في سنة واحدة، وذلك لأول مرة على الإطلاق.[2]

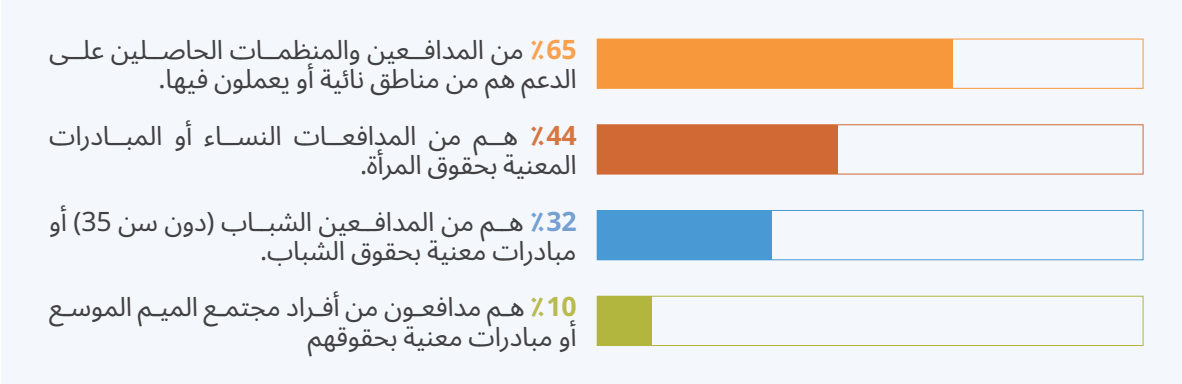

1.2. الدعم المستعجل

واجهت المؤسسة الأورو-متوسطية في عام 2025 سنة أخرى من الاحتياجات الكبيرة على نحو استثنائي في مجال الحماية. فقد عانى المدافعون عن حقوق الإنسان في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط تهديدات جسدية كبيرة وتصاعداً في المضايقات القضائية والرقمية، خصوصاً تلك التي تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعين من أفراد مجتمع الميم الموسع، بالإضافة إلى تزايد في الحاجة إلى الانتقال الطارئ. وفي الوقت نفسه، برزت ضغوطات قانونية ومالية متعاظمة هددت وجود المنظمات المستقلة، خصوصاً المنظمات النسائية، ومنظمات مجتمع الميم الموسع، والجماعات التي تركز على العدالة والمساءلة. ظل القمع والعنف هما العقبة الأساسية التي تواجه المدافعين والمنظمات والحركات على المستوى المحلي.

> **"أتى دعمكم في لحظة حرجة، وتلقيته كشريان حياة بالفعل. فقد أتاح لي التعامل مع وضع صعب تعاملاً قائماً على الاستقرار والكرامة، وأنا ممتن لكم بعمق من أجل ذلك."**
>
> مدافعة ليبية عن حقوق الإنسان ومتلقية لدعم مستعجل.

ومن أجل حماية بيئة حقوق الإنسان في سياقات سريعة التغيير، حيث تظل الاحتياجات تتطور باستمرار ويمكن أن تزداد بشدة، أظهرت المؤسسة الأورو-متوسطية قدرتها على التكيّف والمرونة وقدرتها على تقديم الدعم بسرعة حيث تنشأ الحاجة إليه. فقد وفرت المؤسسة **دعم حماية مستعجلاً** لـ 114 مدافعاً فرداً و 11 منظمة مجتمع مدني يواجهون تحديات مباشرة في قدرتهم على الفعل إضافة إلى خطر التعرض لاعتداءات، أو الاحتجاز، أو الموت، أو الانهيار.[3]

الدعم المستعجل بالأرقام

← 100 منحة مستعجلة (0.63 مليون يورو)

المستفيدون:

← 114 مدافعاً فرداً

← 11 منظمة مجتمع مدني

ساعدت المنح المستعجلة المدافعين والجمعيات والحركات في جميع أنحاء المنطقة لحماية أنفسهم من التهديدات، والتمتع بفترة راحة واستعادة الشعور بالعادية في حياتهم. **ومن خلال الدعم الذي قدمته المؤسسة الأورو-متوسطية، قامت الغالبية العظمى من المدافعين الذي تلقوا المنح بخطوات ساعدتهم على مواصلة أنشطتهم والقضايا التي يدافعون عنها.**

2 مثل المدافعين عن مجتمع الميم الموسع ومبادراتهم في عامي 2023 و 2024 ما يصل إلى 4٪ و 5٪ من متلقي المنح، على التوالي.

3 يمكن تقديم منحة مستعجلة إلى أكثر من مدافع واحد أو أكثر منظمة مجتمع مدني واحدة في الوقت نفسه.

وتحديداً، استخدم المدافعون المنح المستعجلة لتغطية الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية والصحة العقلية، أو للانتقال إلى مواقع أكثر أمناً، أو الحصول على مساعدة قانونية، أو حماية أقاربهم، أو لتحسين أمنهم ولتحقيق تنمية شخصية ومهنية عبر المشاركة في دورات تدريبية.

فيما يلي بضعة **أمثلة توضيحية** للتهديدات التي واجهها المدافعون والكيفية التي ساعدهم فيها الدعم المستعجل من المؤسسة الأورو-متوسطية.

*في **غزة**، قدمت المؤسسة الأورو-متوسطية دعماً لمدافعة شابة عن حقوق الإنسان تعرضت للتشريد وهي أيضاً صحفية عملت على توثيق خبرات النساء والأطفال عبر مقابلات ومقاطع فيديو، وعانت أيضاً من مقتل مرشدتها المهنية. وتمكنت المدافعة بسبب الدعم من استئجار مسكن لنفسها وأسرتها واستبدال هاتفها الذكي المتضرر. وقد ساهم ذلك بشكل كبير في قدرتها على مواصلة نشاطها. وكما أشارت هي، «منحتني المنحة حساً مؤقتاً بالأمان، وأتاحت لي مواصلة عملي دون ضغوط وتحديات يومية هائلة ناشئة عن السياق الأوسع».*

*بعد توجيه اتهامات قضائية تعسفية جديدة ضد أحد المدافعين **المصريين** عن حقوق الإنسان بسبب عمله، اضطر لمغادرة مصر في بدايات عام 2025. وبفضل دعم مستعجل من المؤسسة الأورو-متوسطية، تمكن المدافع من الانتقال وإرساء الاستقرار على وضعه في المنفى ومواصلة التحدث عبر وسائل الإعلام المصرية والدولية، بما في ذلك عن الظروف المتدهورة للسجناء السياسيين، وذلك رغم إصدار حكم غيابي ضده بالسجن. كما نسقت المؤسسة تنسيقاً وثيقاً مع آليات حماية أخرى ومكّنت المدافع من الحصول على دعم إضافي.*

*بعد سنوات من المضايقات المتصاعدة عبر الإنترنت، تمكنت مدافعة **سورية** شابة عن حقوق الإنسان من الانتقال بأمان في داخل البلد. وبفضل إحالة من المؤسسة الأورو-متوسطية، حصلت المدافعة على دعم متخصص في الأمن الرقمي لتعزيز حمايتها وثقتها. ثم أطلقت المدافعة مبادرة تطوعية لتعزيز المواطنة الرقمية ومكافحة خطاب الكراهية على شبكة الإنترنت، ووفرت للنساء موارد عملية وورشات عمل. «كانت المنحة التي قدمتها المؤسسة نقطة تحول حاسمة ساعدتني في استعادة توازني وتحويل عملي من رد الفعل العفوي إلى الإدارة الاستباقية للخطر، وذلك من خلال الاستقرار النفسي، وتعزيز الحماية الرقمية، والتأثير المجتمعي المستدام».*

*وفرت المؤسسة الأورو-متوسطية في عام 2025 دعم حماية مستعجلاً لعشرات المدافعين والمنظمات في **تونس**، بما في ذلك نشطاء من مجتمع الميم الموسع، وذلك وسط موجة قمع متصاعد. وقد دعمت المؤسسة فاعلين يوثقون الانتهاكات، ودافعت عن ضحايا مهمشين، وعملت على إعلاء أصواتهم، وناصرت احترام سيادة القانون. وإضافة إلى الدعم المالي، بما في ذلك تمكين المدافعين المهددين من الانتقال وتوفير المساعدات القانونية والأساسية للمحتجزين تعسفياً وأفراد عائلاتهم، عملت المؤسسة أيضاً على تعزيز إمكانيتهم في الحصول على الأمن الرقمي، والمساعدات النفسية والقانونية.*

2.2. الدعم التشغيلي

وفيما يتعلق **بالمنح للدعم التشغيلي – التي تتيح لحركات ومنظمات حقوق الإنسان تحسين قدراتها وتعزيز استدامتها –** ركزت الاحتياجات على الاستجابة إلى الانتهاكات الهائلة وواسعة النطاق، واستغلال فرص الإصلاح، وفي الوقت نفسه بناء قدرة المجتمع المدني على الصمود. ومن ناحية أخرى، استخدمت الجماعات الشعبية، والجماعات النسائية، والجماعات التي يقودها شباب الدعم التأسيسي لتعزيز هياكلها، وفي الوقت نفسه استفادت المنظمات الراسخة من الاستقرار الذي يتيحه الدعم الأساسي، وذلك وسط اضطرابات دولية، وتمكنت من تجريب نُهج جديدة، وإعادة التفكير في إستراتيجياتها، وتوسيع تحالفاتها.

وفرت المؤسسة الأورو-متوسطية في عام 2025 **دعماً تشغيلياً مرناً** – والذي قد يكون على شكل تمويل أساسي/ تأسيسي[4] – إلى 80 منظمة حقوق إنسان محلية، والعديد منها يعمل في مناطق نائية.[5]

الدعم التشغيلي بالأرقام

← 81 منحة تشغيلية (2.76 مليون يورو)

المستفيدون:

← 80 منظمة

وبهذا الدعم، أدت الحركات والمنظمات دوراً محورياً في التصدي لانعدام المساواة والظلم في جميع أنحاء المنطقة. وتمكّن آلاف الأشخاص من جماعات مهمشة من المطالبة بحقوقهم وتقليص الاستبعاد الذي يؤثر عليهم، فيما تمكن مئات سجناء الضمير وضحايا المضايقات القضائية من الحصول على الدعم القانوني، وكذلك حصل عدد أكبر على دعم لإعادة التأهيل بعد الإفراج عنهم. وعمل المجتمع المدني ضمن تحالفات مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، ومع السلطات حينما يكون ذلك ممكناً، ومع فاعلين دوليين، وفاعلين في المجتمع الأوسع، من أجل الدفع بنُهج شاملة للجميع وقائمة على المشاركة، مما أسهم إيجابياً في تحقيق إصلاحات – من قبيل إصلاح مدونة الأسرة في المغرب – ومقاومة التشريعات الضارة. وفي الوقت نفسه، ساعدت الجهود الرامية إلى تشكيل السرديات العامة في إيصال رسائل مؤيدة لحقوق الإنسان إلى ملايين الناس عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

فيما يلي **أمثلة توضيحية** للدعم التأسيسي والأساسي الذي قدمته المؤسسة الأورو-متوسطية لمنظمات حقوق الإنسان. وتوفر الأمثلة لمحات عن كيفية عمل الفاعلين المحليين في المجتمع المدني، والتحديات التي يواجهونها، والنتائج التي أنجزوها.

في مواجهة الانتهاكات الهائلة والمنهجية المترافقة مع الإفلات من العقاب على نطاق واسع، يظل العمل التعاوني للمجتمع المدني حاسم الأهمية لضمان ***الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة والمساءلة****، حتى في السياقات التي تشهد أشد القمع. وعلى ذلك، أولت المؤسسة الأورو-متوسطية الأولوية لهذه الجهود – تحديداً المبادرات الجديدة أو المبتكرة التي تقودها الأوساط الشعبية أو الفاعلين من الفئات المهمشة.*

> "تميزت الشراكة بالمرونة، والتواصل الواضح والداعم، ومستوى كبير من الثقة، إلى جانب فهم واضح للسياق الحساس والمعقد الذي نعمل ضمنه. وقد أتاح لنا هذا النهج أن نركز على التنفيذ الجيد النوعية، والتعلم من خلال الممارسة، والاستجابة إلى التحديات بأسلوب عملي وداعم."
>
> منظمة مجتمع مدني سورية تلقت دعماً تشغيلياً.

4 كان 14 من المبادرات الـ 80 التي حصلت على منح تأسيسية، تهدف إلى تطوير أفكار ريادية أو تجريبها.

5 بغية التصدي للتهديدات، كانت أربع منظمات من التي حصلت على دعم تشغيلي قد استفادت أيضاً من منح حماية. وتم تخصيص منحتين، إحداهما منحة تأسيسية والأخرى منحة تشغيلية، للمنظمة نفسها في عام 2025؛ وقد تم تقديم المنحة الثانية بعد تقييم إيجابي لنتائج المنحة التأسيسية واستعراض طلب الدعم الجديد.

وفرت منظمات حقوق الإنسان المصرية، بدعم من المؤسسة الأورو-متوسطية، مساعدة ونصح قانونيين لآلاف ضحايا الانتهاكات في مناطق مختلفة في البلد، وعملت على التوثيق والأبحاث في مجال حقوق الإنسان لجذب اهتمام السلطات المحلية والوطنية والهيئات الدولية. ومن خلال الاستخدام الريادي لمنهجيات مبتكرة في تقصي المعلومات من المصادر المفتوحة، بما في ذلك تحليل مقاطع الفيديو الميدانية، تمكنت إحدى المنظمات من تقديم أدلة دامغة على انتهاكات حقوق الإنسان. وقد حظيت هذه النتائج بتغطية إعلامية دولية واسعة، وشكلت ركيزة أساسية لجهود المناصرة المنسقة التي تقودها منظمات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية للمطالبة بالمساءلة الدولية.

في إطار نهج مبتكر عمل على تبسيط وتسريع عملية تحليل المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، استخدمت منظمة لبنانية ناشئة يقودها الشباب الذكاء الاصطناعي لتحديد أكثر من 25,000 مقطع فيديو، من ضمن مجموعة بيانات تتضمن أكثر من 285,000 مقطع مستمدة من مصادر مفتوحة، بوصفها مقاطع ذات صلة وقابلة للاستخدام في السعي لتحقيق المساءلة القانونية ونشر التقارير الاستقصائية. وتعاونت هذه المنظمة مع منظمة لبنانية أخرى معنية بحقوق الإنسان لإنتاج ثلاثة تقارير استقصائية تتعلق باستهداف الهياكل الأساسية المدنية، والمواقع الإعلامية والتراثية من قبل الاجتياح الإسرائيلي للبلد في عام 2024.

وفي جنوب غرب ليبيا، استحدثت منظمة ناشئة معنية بحقوق الإنسان خطوط هاتفية ساخنة لتقديم المساعدة القانونية ووفرت مساعدة لأكثر من 200 لاجئ ومهاجر – بما في ذلك أشخاص في مراكز الاحتجاز. وبغية تنفيذ هذا العمل، تتعاون المنظمة مع مجتمعات محلية من المهاجرين من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتواجد في مدينة سبها، بمن فيهم مهاجرون من تشاد، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، والسودان. وقد عمل هذا الدعم على تحسين إمكانية وصول المهاجرين واللاجئين إلى العدالة، مما أدى على سبيل المثال إلى الإفراج عن امرأة حامل هاجرت من مالي كانت محتجزة بصفة غير مشروعة.

وفي سوريا، استخدمت جمعيات شعبية يقودها الضحايا والناجون فرصة تخفيف القيود عن المجتمع المدني منذ سقوط نظام الأسد وعملت على حشد التأييد والتوعية وإجراء حوارات في جميع أنحاء البلد. وقد تناولت قضايا من قبيل المواطنة والهوية، والتماسك الاجتماعي والسلم الأهلي، والعدالة الانتقالية، كما بذلت جهود دعوة استهدفت السلطات مباشرة وكشفت عن الإساءات. وركزت إحدى المبادرات النسائية التي تقودها الضحايا على الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة في منطقة عفرين ذات الأغلبية الكردية في شمال البلد، وضمنت التزامات من اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية لإجراء عمليات تفتيش على مرافق الاحتجاز وإجراء تحقيقات بشأن حالات الاختفاء القسري.

*نظراً لانعدام المساواة المستمر والإساءات المستمرة ضد النساء، تُعتبر **المساواة بين الجنسين** أولوية رئيسية أخرى للمجتمع المدني. وعملت الناشطات النسائيات في جميع أنحاء المنطقة، وبدعم من المؤسسة الأورو-متوسطية، على كشف الانتهاكات، ومناصرة الإصلاحات، وتوفير المساعدة لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الإساءات التي تيسرها الوسائل التكنولوجية الحديثة.*

وقامت مبادرات محلية تقودها نساء في الجزائر ولبنان وسوريا بتوفير فضاءات آمنة وشاملة للجميع للنساء من ضحايا العنف والانتهاكات ليتعلمن عن حقوقهن، وتوثيق تجاربهن ومناقشتها، والبحث بصفة جماعية في الاستراتيجيات المناسبة للتصدي للتحديات المرتبطة بمثل هذا العنف في الأوضاع التي يعشن فيها.

استخدمت مبادرتان مصريتان وسائل التواصل الاجتماعي بنجاح كبير للوصول إلى ملايين الناس بحملات وإرشادات حول العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتثقيف الجنسي، بما في ذلك ما قد يكون الدليل الإرشادي الأول من نوعه باللغة العربية حول التعامل مع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتزويد آلاف الناجين، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي الذي تيسّره الوسائل التكنولوجية، بإمكانية الحصول على الدعم من الخطوط الهاتفية الساخنة والخدمات القانونية والنفسية. وتم تطوير شراكات مع منابر تقنية كبرى مما أدى إلى إزالة آلاف المواد الضارة من شبكة الإنترنت.

عملت منظمة معنية بحقوق النساء في منطقة فاس-مكناس الجبلية النائية في المغرب على توفير دعم نفسي وقانوني مجاني لأكثر من 100 امرأة وبنت من الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وذلك من خلال مركز لتقديم الاستشارات. وقد تمكن المركز منذ افتتاحه في عام 2023 بدعم من المؤسسة الأورو-متوسطية من أن يصبح مجمعاً إقليمياً فريداً يوفر فضاء آمناً للناجيات للحصول على الخدمات، بما في ذلك في مجال العدالة، وإعادة بناء الثقة بالنفس، واستعادة القدرة على الفعل.

قامت فرقة مسرحية بإنتاج مسرحية باللغة الأمازيغية في جنوب المغرب كسرت فيها هالة التحريم المحيطة بالتحدث عن حقوق الأمازيغ، إذ سلطت الضوء على واقع أوجه التمييز وتقاطعها التي توجهها النساء والبنات في المناطق النائية. وقد حظيت المسرحية بتغطية إعلامية واسعة، وفازت بجائزة وطنية وأثارت اهتماماً من السلطات، مما قاد إلى عرضها بدعم حكومي في جميع أنحاء البلد.

أطلقت جمعيات نسائية مغربية حملات مناصرة مبتكرة جماعية لممارسة ضغط مستمر على الحكومة المغربية لدفعها إلى الوفاء بالتزاماتها بالقضاء على العنف ضد النساء، وإصلاح مدونة الأسرة، وللمطالبة بالمساواة. ووصلت الحملات الرقمية التي شارك فيها نجوم فن ومؤثرون إلى أكثر من خمسة ملايين شخص، مما ساعد على إحداث تحول في الأعراف الاجتماعية، وتعزيز حرية الحركة للنساء، وتحدي المضايقات الجنسية. وفي الوقت نفسه، بذلت مبادرات شبابية تقودها النساء في المناطق النائية جهود مناصرة قائمة على الأدلة مما دفع إلى توجيه أسئلة برلمانية حول أوضاع النساء العاملات في الزراعة. كما انعقدت الدورة الثانية للجمعية العامة النسائية التي شارك فيها أكثر من 200 ناشط وناشطة من خلفيات وأجيال ومواقع مختلفة، وتمكنت من الحصول على التزامات رفيعة المستوى تتماشى مع المطالب النسائية، بما في ذلك توجيه دعوة من مسؤولين كبار لإجراء إصلاحات شاملة على قانون العمل وإدماج موضوع العنف الاقتصادي في السياسات العامة.

إقراراً بمدى انتشار وسائل الإعلام المستقلة وتأثيرها على ***إعادة صياغة الروايات*** *ودفع عجلة التغيير الإيجابي، استثمرت المؤسسة الأورو-متوسطية في تعزيز قدرة المبادرات الإعلامية الناشئة على الصمود. ويكتسب هذا الأمر أهمية أكبر في ظل تزايد تأثير المعلومات المضللة والمراقبة الرقمية والرسائل التضليلية التي تشوه النقاش العام.*

تمكنت مبادرة إعلامية مصرية، بدعم من المؤسسة الأورو-متوسطية، من توسيع انتشارها بشكل كبير في عام 2025 لتصل إلى أكثر من 53 مليون مستخدم لموقع فيسبوك. وتغطي المبادرة قضايا حساسة، بما في ذلك استمرار إضفاء الصفة الطبية على ممارسة ختان الإناث، والترحيل القسري للاجئين وطالبي اللجوء المسجلين، والدور المتنامي للجيش في الاقتصاد، والتدهور البيئي في القاهرة المرتبط بجوانب فشل في الإدارة الحكومية. وكثيراً ما تثير التغطية التي تقدمها المبادرة مسؤولين حكوميين وشخصيات أخرى لإصدار توضيحات وتصويبات.

واصلت مبادرة إعلامية تونسية تأسست في عام 2024 إيراد تغطية عن الوضع المتدهور لحقوق الإنسان على الرغم من الضغوط الكبيرة التي تعرضت لها، ونشرت معلومات حول القمع والانتهاكات الجارية للقانون الوطني والقانون الدولي. كما وفرت منبراً للمدافعين عن حقوق الإنسان، والفاعلين السياسيين، والضحايا، والمهنيين القانونيين لمشاطرة إفاداتهم ووجهات نظرهم وتحليلاتهم في الوقت الذي أصبحت فيه الرقابة هي العرف السائد، وبينما يتم تجريم الصحفيين المستقلين على خلفية عملهم الشرعي ضمن أطر قانونية تقييدية، بما في ذلك قانون الجرائم الإلكترونية (المرسوم 54)، مما يجعل المحافظة على الأصوات المستقلة وجهود التوثيق أمراً ذا أهمية كبيرة.

3. مرافقة مخصصة للمدافعين والمنظمات المعنيين بحقوق الإنسان

ثمة احتياجات للمدافعين والجمعيات الذين يسعون للحصول على دعم المؤسسة الأورو-متوسطية لا يمكن تلبيتها عبر الدعم المالي وحده. وعلى مر السنوات، عملت المؤسسة على بناء المعرفة والمهارات والشبكات التي يمكنها مساعدة المدافعين وجمعياتهم في تلبية بعض هذه الاحتياجات. وبالتالي، تعمل المؤسسة على مرافقة الحاصلين على المنح بأسلوب حريص وذلك في إطار دعمها لتعزيز سلامتهم وقدراتهم التشغيلية وأنشطتهم المعنية بحقوق الإنسان على المدى البعيد.

وتختلف الطرق التي تجري فيها هذه المرافقة استناداً إلى الظروف الفردية، وتعمل المؤسسة على تكييف أساليبها بحسب الاحتياجات المتغيرة للمدافعين ووفق السياقات التي يعملون ضمنها. وفي عام 2025، تضمنت الطرق التي جرت فيها هذه المرافقة ما يلي:

1.3. الإحالات دعماً لتوفير حماية طويلة الأجل

من أجل تعزيز أمان المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر ومساعدتهم على الحصول على حماية طويلة الأجل، بما في ذلك عبر آليات الحماية الدولية، توفر المؤسسة الأورو-متوسطية دعماً لتأكيد مطالبهم وظروفهم والتهديدات التي يتعرضون لها. وتماشياً مع النهج التعاوني التي تنتهجه المؤسسة، فإنها تنسق على نحو وثيق مع المنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية التي تتمثل ولايتها في توفير المساعدة في مطالباتهم بالحماية، وتوفير خدمات إعادة التأهيل أو للقيام بجهود مناصرة وأنشطة تضامنية.

بعد أن استعرضت المؤسسة طلباً مقدماً من مدافعة يمنية عن حقوق الإنسان تعيش في المنفى في مصر، سارعت إلى الاستجابة وعملت على ربط المدافعة مع منظمة غير حكومية مصرية متخصصة بتزويد النساء بمساعدة قانونية، إضافة إلى محام متخصص بطلبات اللجوء، ثم زودتها لاحقاً بدعم مالي مستعجل. وأتاح لها ذلك إضفاء القانونية على إقامتها، وحماية نفسها وأطفالها من الإساءات، وفي نهاية المطاف الانتقال إلى ألمانيا حيث واصلت نشاطها.

2.3. نصائح عملية بشأن فرص التمويل

توفر المؤسسة الأورو-متوسطية نصائح في مجال جمع التمويل، وتُصدر توصيات، وتيسِّر التواصل بين المدافعين والمبادرات الذين تدعمهم مع منظمات أخرى يمكنها المساهمة في مساندة عملهم على المدى البعيد. وعلى مر السنوات، أقامت المؤسسة شبكة قوية وعلاقات عمل وثيقة مع منظمات أخرى ومؤسسات وجهات مانحة. وفي عام 2025، ساعدت المؤسسة مدافعين ومبادرات في الحصول على موارد إضافية من عشرات الممولين في أوروبا وأمريكا الشمالية.

تمكنت ثلاث عشرة جمعية تونسية من الحصول على دعم مالي تكميلي من مؤسسة أوروبية ذات توجهات مماثلة بعد أن أحالت المؤسسة وضع هذه الجمعيات إليها ورافقت الجمعيات على امتداد عمليات تقديم الطلبات. وعلى سبيل المثال، تمكنت منظمة لأفراد مجتمع الميم الموسع من الحصول على دعم تشغيلي أساسي للمحافظة على عملها بعد انتهاء الدعم الطارئ الذي قدمته المؤسسة الأورو-متوسطية. وقد أتاح ذلك للمنظمة مواصلة عملياتها في التوثيق والمناصرة في مجال حقوق أفراد مجتمع الميم الموسع في تونس، والمحافظة على تقديم دعم قانوني واجتماعي ونفسي للأفراد الذين يواجهون تهديدات.

3.3. إقامة الروابط بين المدافعين وتحسين إمكانية الوصول إلى فرص التعاون وبناء القدرات

بهدف تحسين المعارف والمهارات والخبرات، خصوصاً للجيل الشاب من الفاعلين في المجتمع المدني، تساعد المؤسسة الأورو-متوسطية المدافعين وتقدم لهم الدعم للحصول على التدريب، والإرشاد من الأقران، وفرص الزمالة، وبالتالي توسيع شبكة دعمهم مع جهات فاعلة أخرى بما يتماشى مع توجهات هؤلاء المستفيدين.

بحسب توصية من المؤسسة الأورو-متوسطية، انضمت منظمة جزائرية ناشئة معنية بحقوق الإنسان إلى فريقي عمل تابعين للمجتمع المدني، وركز أحدهما على تعزيز التعاون بين منظمات حقوق الإنسان الجزائرية، فيما ركز الآخر على تعزيز التضامن وتنسيق العمل بشأن قضايا الهجرة. وعمل الانضمام إلى فريقي العمل على تعزيز شبكات الجمعية والتأثير المحتمل لأنشطتها في مجال المناصرة، إضافة إلى تشجيع إدماج فاعلين جدد معنيين بحقوق الإنسان ضمن الهيئات التنسيقية الراسخة. علاوة على ذلك، أقامت المنظمة المعنية، بدعم من المؤسسة الأورو-متوسطية، شراكة مع جمعية معنية بالأمن الرقمي لتزويد كادرها الوظيفي ونشطائها بتدريبات، وتعزيز قدراتها في الحماية الرقمية وإدراك الأخطار، كما تمكنت من الحصول على دعم تكميلي من مؤسسة أوروبية أخرى.

4.3. تعزيز النُهج المنسّقة لدعم المجتمع المدني

ثمة وظيفة أخرى للمرافقة المخصصة التي تقوم بها المؤسسة الأورو-متوسطية تتمثل في دعم النُهج المنسقة لمساعدة فاعلي المجتمع المدني الذين يواجهون قيوداً كبيرة في المحافظة على أنشطتهم. لهذا تنسق المؤسسة بشكل وثيق مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، خصوصاً فيما يتعلق بحشد الدعم المستدام للمدافعين في الجزائر، ومصر، وليبيا، وتونس.

عقدت المؤسسة الأورو-متوسطية في شباط/ فبراير 2025 ندوة جمعت أكثر من 50 فرداً من المدافعين عن حقوق الإنسان وممثلين عن المنظمات غير الحكومية الدولية والأكاديميين والجهات المانحة بغية مناقشة التحديات والإنجازات وسبل المضي قدماً في العمل المعني بحقوق الإنسان في بلد يتسم باستبداد هيكلي وتحديات اقتصادية وجيوسياسية. ووفرت الندوة فضاء فريداً لتعبير بحرية والتفاعل مع الآخرين المعنيين بحقوق الإنسان والمجتمع المدني في البلد ومن المهتمين بهذا الأمر. وسلط المشاركون الضوء على التطور المستمر منذ عقد في استراتيجيات المجتمع المدني – من التركيز على الأطر القانونية والمناصرة الدولية، نحو نهج تقاطعية متجذرة في الخبرات اليومية. وقد اعتُبر هذا التحول من السرديات التجريدية والقانونية نحو الواقع المعاش بأنه حاسم الأهمية لتحقيق تأثير ذي صلة وطويل الأجل. كما أكد المشاركون على أهمية التوثيق، والدعم القانوني والتقاضي الاستراتيجي، والإنتاج المعرفي والسرد القصصي – ليس لأغراض المناصرة فقط، بل أيضاً للمحافظة على الحقيقية والذاكرة الجماعية تطلعاً إلى تحقيق المساءلة في المستقبل. وتم الإقرار بدور المنصات الرقمية، والفاعلين الشعبيين في مجال حقوق المرأة والأوضاع البيئية، إضافة إلى الإعلام المستقل بوصفه دوراً مهماً في حشد المناصرين وتوسيع الانتشار وإضفاء الشرعية على السرديات القائمة على حقوق الإنسان.

4. الشؤون التنظيمية

1.4. الإدارة الداخلية

عقد مجلس أمناء المؤسسة في عام 2025 اجتماعاته العادية في شهري أيار/ مايو وتشرين الثاني/ نوفمبر، حيث وافق خلالها على تخصيص 81 منحة تشغيلية تصل قيمتها إلى 2.8 مليون يورو، كما حدد الأولويات الاستراتيجية للسنوات المقبلة واستراتيجيات تعزيز إدارة الخطر.[6]

بغية توضيح الأولويات في مواجهة السياق المتغير، وضعت المؤسسة الأورو-متوسطية استراتيجيتها للفترة 2025-2030. ويتمثل طموح الاستراتيجية في تقديم استجابة ملموسة وشاملة ومعززة لاحتياجات الحماية والدعم للأفراد والمنظمات المنخرطين في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط. وتتضمن الاستراتيجية ثلاث أولويات: 1) تلبية الاحتياجات الملحة للحماية؛ 2) البناء من أجل الاستدامة الطويلة الأجل؛ 3) تشجيع التضامن، وتوسيع التحالفات. وبهذه الطريقة، ستبدأ المؤسسة بالأولويتين الأولى والثانية لمواصلة توفير الدعم الطارئ والدعم التشغيلي لتعزيز أمان المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات وقدرتهم على الفعل واستدامتهم وقدرتهم على الصمود. وبغية تحقيق الأولوية الثالثة، ستستحدث المؤسسة فضاءات لحركة حقوق الإنسان لإعادة التفكير في استراتيجياتها، والتكيّف التكتيكي، وتعديل نُهجها وطرق عملها، والعمل جماعياً على إعادة تموضعها ضمن البيئة الحالية التي تزداد عدائية وتقلّباً.

في إطار النهج الاستباقي الذي تنتهجه المؤسسة الأورو-متوسطية لإدارة الخطر ضمن مناخ من الإجراءات التقييدية الواسعة النطاق التي أقرت في عام 2025 في عدة مناطق وأثرت على عمل المانحين والفاعلين المحليين والإقليميين المعنيين بحقوق الإنسان، أجرت المؤسسة استعراضاً قانونياً وتقييماً للأخطار الرقمية في مجال تقنيات المعلومات لديها. وقد أكدت هذه التقييمات أن المؤسسة تعتمد سياسات قوية في الامتثال وأمن المعلومات، وأوصت بإجراءات إضافية لتقليص الأخطار، وقد تبنى مجلس أمناء المؤسسة الإجراءات المقترحة بغية تعزيز الهياكل الإدارية للمؤسسة ولحماية بياناتها واتصالاتها وأنظمتها المالية.

وقد ساعد مجلس الأمناء في تأدية مهماته أمانة عامة مؤلفة من 15 موظفاً.[7] وفي إطار تنفيذ سياسة الرفاه والعافية المعتمدة لدى المؤسسة، والتي أقرت في ربيع عام 2023، استمر أخصائي/ي نفسي/ة في توفير تدريبات جماعية في مجال الصحة والعافية العقليتين، وجلسات فحص فردية، إضافة إلى تقديم استشارات وإرشادات إلى الأمانة العامة.

6 أقر مجلس الأمناء أثناء اجتماعه في تشرين الثاني/ نوفمبر برغبة عضوين من أعضائه في الاستقالة، وذلك في إطار عملية التحول التدريجي، كما استهل المجلس عملية اختيار وتعيين عضوين بديلين، ومن المتوقع أن يجري ذلك في الفترة 2026-2027.

7 واصلت المؤسسة الأورو-متوسطية في عام 2025 الاستثمار في قدرتها على توفير المرافقة المخصصة، بينما زادت تقديم المنح ووسعت الأمانة العامة بموظف إضافي من خلال عملية تعيين في خريف عام 2025 لموظف معني بمنطقة المغرب العربي.

2.4. أنشطة التعاون والشراكات

إقراراً بالدور الفريد الذي تضطلع فيه المؤسسة الأورو-متوسطية في حماية ودعم قدرة المجتمع المحلي على الفعل من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون والدفع بهما في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، تم انتخابها لعضوية اللجنة التوجيهية لشبكة الاستجابة العالمية السريعة لحماية المجتمع المدني، "بناء الاستجابات معاً". وفي أواخر عام 2025، أصبحت المؤسسة عضواً أيضاً في الفريق المرجعي المعني بالمجتمع المدني التابع للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والذي ينسق مشاركة منظمات المجتمع المدني في لجنة المساعدة الإنمائية. تم اختيار المؤسسة أيضاً كعضو مؤسس في الآلية العالمية الجديدة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والفضاء المدني، "لايتهاوس" (Lighthouse) [المنارة].[8]

المؤسسة الأورو-متوسطية هي شريك إطاري إقليمي للمفوضية الأوروبية وقد دعمت إجراء مشاورات قوية مع المجتمع المدني بخصوص سياسات الاتحاد الأوروبي المعنية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وتؤدي المؤسسة دوراً تيسيرياً أساسياً – بما يتماشى مع ولايتها، بيد أنها لا تقوم بأنشطة مناصرة عامة – وقد أتاحت لعدد كبير من الفاعلين المحليين والوطنيين والإقليميين من المجتمع المدني من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط ممن يُستبعدون عادة من دوائر النقاش في بروكسل، أتاحت لهم الوصول إلى المعلومات حول سياسات الاتحاد الأوروبي والتعبير عن احتياجاتهم وتوقعاتهم وأولوياتهم. واستناداً إلى مشاورات مكثفة مع خبراء ومنظمات من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، شاركت المؤسسة مع شركاء إطاريين إقليميين آخرين للاتحاد الأوروبي في تقديم ورقة موقف مشتركة بشأن ميثاق البحر الأبيض المتوسط. كما عملت المؤسسة على نشر استقصاء استشاري عام حول الميثاق بين مئات من شركائها والحاصلين على منحها في العام الماضي، بما في ذلك منظمات تعمل في مناطق نائية أو مناطق مهمشة. ومن جانب آخر، شاطرت المؤسسة معارفها وخبراتها في إطار مشاورات حول تطوير استراتيجية الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني، مؤكدة على أن خبرات المجتمع المدني في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط الذي واجه عقوداً من تضاؤل الفضاء المدني، والقيود القانونية، والقمع العابر للحدود، وحواجز مالية، توفر دروساً قابلة للنقل إلى الاتحاد الأوروبي.

وسّعت المؤسسة الأورو-متوسطية شراكاتها في عام 2025، فقد جددت تعاونها مع وزارة أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا لتوفير دعم للمجتمع المدني السوري، ومع الصندوق الوطني للديمقراطية لتوفير دعم للمدافعين المعرضين للخطر في الجزائر ومصر وليبيا وسوريا وتونس، ومع صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة لتقديم الدعم للمدافعات المعرضات للخطر في سياقات الأزمات، ومع الاتحاد الأوروبي لتقديم دعم للمدافعين من أفراد مجتمع الميم الموسع المعرضين للخطر. وأطلقت المؤسسة أيضاً في عام 2025 أنشطة مشتركة مع منظمات شريكة ركزت على حماية المدافعين التونسيين عن حقوق الإنسان، وجددت شراكتها دعماً للمجتمع المدني المصري. علاوة على ذلك، شرعت المؤسسة في شراكة جديدة مع مؤسسات المجتمع المفتوح.

8 فيما يتجاوز هذه الشبكات، المؤسسة عضو أيضاً في شبكة الممولين الأوروبيين للتغير الاجتماعي وحقوق الإنسان (Ariadne)، وشبكة ممولي حقوق الإنسان، وشبكة صحفيين في محنة، كما أنها إحدى المنظمات التي تشكل تجمع إدارة آلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأوروبي (ProtectDefenders.eu).

3.4. النتائج المالية

بلغ الإنفاق الإجمالي للمؤسسة الأورو-متوسطية 5.2 ملايين يورو في عام 2025، بزيادة قدرها 2٪ مقارنة بعام 2024، مما يعكس سياسة مجلس الأمناء في النمو الخاضع للسيطرة للمؤسسة وتعزيزها. وبما يتماشى مع الاستراتيجية التي وضعها مجلس الأمناء، وتماشياً مع نتائج العام الماضي، خُصص 87٪ من الإنفاق لدعم المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.[9]

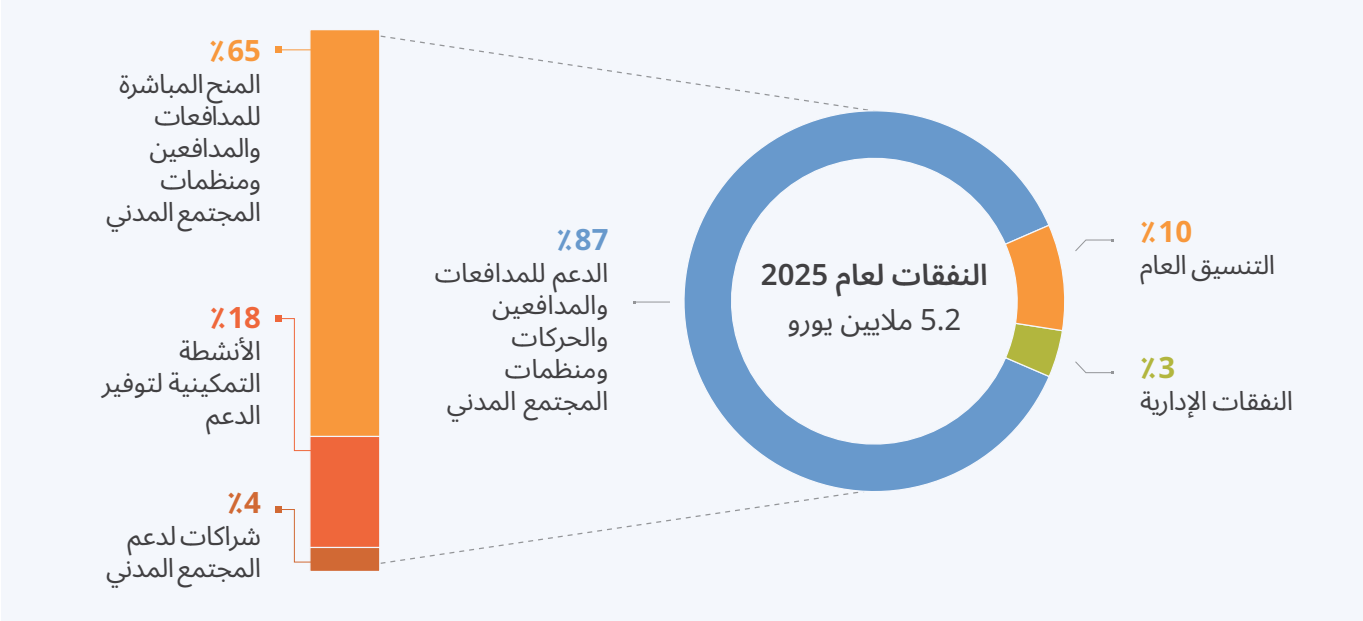

9 كان الإنفاق على أجور الموظفين والإدارة في عام 2025 دون السقف المحدد من الإنفاق الكلي والبالغ 25٪ والذي حدده مجلس الأمناء. تتوفر البيانات المالية للمؤسسة الأورو-متوسطية للعام 2025، والتي دققتها شركة BDO الدانمركية، على الموقع الإلكتروني التابع للمؤسسة.

5. مرفق: لمحة عامة عن طلبات المنح

1. عدد طلبات الدعم

تـلقّت المؤسـسة الأورو-متوسـطية واستعـرضت 744 طلبـاً واستفسـاراً في عـام 2025 من منـطقة تركيزهـا، كان منهـا 269 طلبـاً لدعـم مستعجـل، و414 طلبـاً لدعـم عـادي، إضـافة إلـى 61 استفساراً.

2. التوزيع الجغرافي

أتت الطلبـات والاستفسـارات بـصفة رئيـسية من فلسطين-إسـرائيل، وسـوريا، ومصـر، والمغرب. ازدادت الطلبات القادمة من تونس بمقدار 50٪ مقارنة بعام 2024.

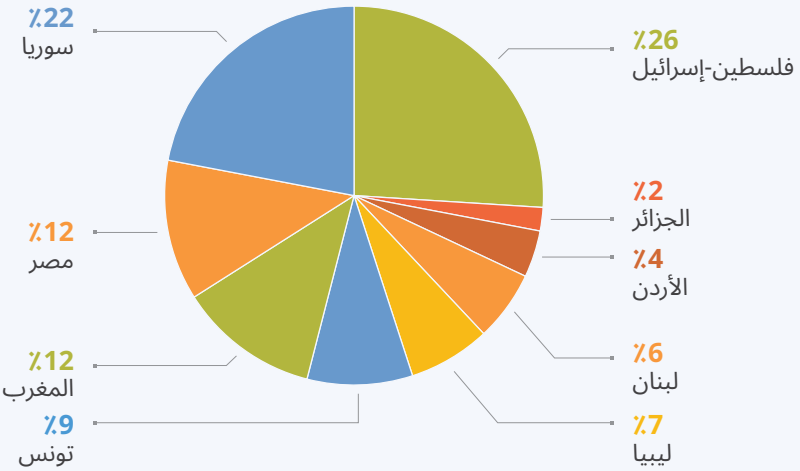

3. التركيز السكاني والتركيز على الحقوق

حقـوق الإنسـان هي حقـوق عالـمية وثـابتة وتعتمـد علـى بعضهـا البـعض. ركزت الطلبـات المستلـمة في عـام 2025 بـصفة رئيـسية علـى حقـوق المـرأة وتـعزيز الحقـوق المـدنية والسيـاسية والمشـاركة والدفـاع عنهـا. تجـدر الإشـارة إلـى أن معظـم الطلبـات تتنـاول مجالات حقـوقية مختـلفة وتخـدم فئـات سـكانية مختـلفة. الغـاية من هذا الرسـم البيـاني هي فقـط توضيح القضايا والأولويات الرئيسية لمقدمي الطلبات.

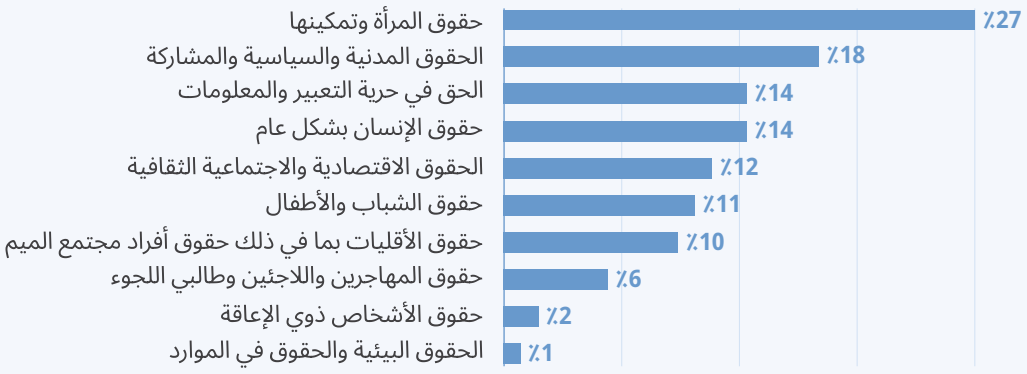

4. أسباب رفض الطلبات

تتمثل الأسباب الرئيسية التي بررت عدم أهلية الطلبات المرفوضة فيما يلي:

- **60٪** لم تلبِّ معايير الدعم المعتمدة لدى المؤسسة (أي، تحديد مقدم الطلب كمدافع عن حقوق الإنسان، وطبيعة الطلب، وضرورة الطلب، ونهج مقدم الطلب)، أو أن الطلب تلقّى توصيات خارجية سلبية.
- **31٪** اقترحت أنشطة تغطي محالات خارج إطار ولاية المؤسسة.
- **9٪** شملت طلبات للحصول على دعم مستعجل في حالات لم تتضمن تهديدات، أو يتوفر لمقدم الطلب دعم من آليات أخرى.

تتلقى المؤسسة الأورو-متوسطية طلبات عبر آليتين مفتوحتين: أحدهما لدعم الحماية الطارئة والأخرى للدعم التشغيلي. ويتم تقييم جميع الطلبات بناء على معايير الدعم المعتمدة لدى المؤسسة وتخضع لاستعراض العناية الواجبة. ويُطلب تقديم معرّفين والتحقق منهم كجزء من هذه العملية. ويتخذ مجلس أمناء المؤسسة القرارات بشأن تخصيص الدعم. تتوفر تفاصيل إضافية حول إجراءات تقديم المنح على هذا الرابط.